مؤتمر "طرق مبتكرة لمواجهة التطرف العنفي"
بيت المستقبل ومؤسسة كونراد أديناور
الجمعة، 11 كانون الأول، 2015
فندق الكومودور – بيروت

الجلسة الثالثة: "التعامل مع الإرهابيين: أساليب قابلة للتطبيق"

ماكس تايلور

رئيس سابق لقسم علم النفس التطبيقي في جامعة University College Cork
بروفسور سابق في العلاقات الدولية في جامعة St Andrews
مدير مركز دراسة الإرهاب والعنف السياسي في إيرلاندا.

إن دراسة الإرهاب تتطلب دراسة مجموعة كثيرة من العوامل ومن الخطأ اعتماد التفسيرات المسبقة لتحديد ماهيته دون البحث أولا عن دلائل توضح جوهره. هناك سلسلة من النقاط الأساسية التي من شأنها المساعدة على فهم ظاهرة التطرف العنفي والمساهمة في تطويرمبادرات منهجية لمواجهته، أولها اعتماد مبدأ "عدم إلحاق الأذى" من خلال اللجوء إلى التحليل العقلي وليس العاطفي، ليأتي هذا التحليل واضحا. أما النقطة الثانية فهي محاولة معرفة أهداف التطرف العنفي وما إذا كانت جماعية تستخدم العنف كوسيلة تكتيكية في حرب دائرة أو هي أهداف فردية. والنقطة الثالثة هي تحديد نوع الممارسات التي يجب مواجهتها وهل هي العمل العنفي أو التفكير المتطرف أو كلاهما.

لا بدّ من معرفة العوامل المؤثرة على المدى القصير في نشأة التطرف العنفي الفردي (الأحداث المباشرة، والظروف المحلية) والتي قد تكون مختلفة عن العوامل طويلة المدى التي تلعب دورا في نشأته (أيديولوجية، والبيئة الاجتماعية). ومن الأهمية بمكان إعادة تقييم الأفكار السائدة حول القيادة والمسؤولية ضمن الجماعات المتطرفة الراهنة، وإدراك أنها باتت اليوم تقوم على أهمية الشبكات بدلا من اعتماد الهياكل الهرمية. كما لا بد من التمييز بين الأسباب الكامنة وراء ظهور التطرف العنفي في الغرب (المقاتلين الأجانب) وتلك الموجودة في مجتمعات أخرى، وعلى كل مجتمع المبادرة إلى معرفة الأسباب المحلية التي ساهمت في نشأة التطرف العنفي للتمكن من مواجهته.

إلى هذا، من الضروري الاعتراف بدورالإنترنت في تعزيز هذه الظاهرة، من خلال الدور الذي تلعبه المواقع الإلكترونية المتطرفة في نشر العقيدة المتطرفة والدعاية لها والمساحة التي يتيحها للتواصل مباشرة مع الأشخاص بشكل يساهم في خلق روابط متينة بينهم. إضافة إلى ذلك، من المهم الإحاطة بالأساليب النفسية والعاطفية التي تعتمدها الحركات الأصولية لنشر عقيدتها لمواجهتها بأساليب مماثلة.

هناك سمات متشابهة بين الأفراد الذين يعتمدون السلوك المتطرف العنيف، كاشفا أن معظم الغربيين الذين سلكوا هذا الطريق لديهم سجلات جنائية سابقة، ومن هنا تأتي أهمية تسليط الضوء على فئة المهمشين في المجتمع.

لا بدّ من الإقرار بعدم جدوى المبالغة في الدور الذي يلعبه الدين كمحفز للتطرف العنفي، علما أن الدين قد يشكل دافعا بعد انخراط شخص ما في هذا النمط من السلوك. ويوجد اختلاف بين الأشخاص الذين يولدون وهم ينتمون إلى ديانة معينة وبين الذين قرروا بخيار شخصي اعتناق هذه الديانة، وتلعب العوامل النفسية الشخصية والصحة العقلية عند الأشخاص الذين يعتنقون التطرف العنفي فكرا وممارسة دورا مهما، وبخاصة لدى فئة المقاتلين الأجانب.

أما عن المبادرات التي اعتمدت حتى الأن لمواجهة التطرف، فأي منها لم ينجح حتى الأن. إلا أنه هناك عدد من التساؤلات قد تسمح الإجابة عليها برسم خارطة طريق حول الأمور الرئيسة التي يجب تسليط الضوء عليها في عملية احتواء التطرف العنفي:

- ما هي أهداف هذه المبادرات، تغيير المعتقدات أو تغيير السلوك؟ ما هو مقياس نجاحها، وقف العنف أم تغيير العقيدة المتطرفة؟
- من تستهدف هذه المبادرات: هل عليها أن تكون مبادرات وقائية تستهدف الأشخاص الذين لم يعتنقوا بعد التطرف العنفي، أم أنها مبادرات تركّز على إعادة تأهيل المتورطين؟ وهل يجب التركيز على الأشخاص الذين يدعمون هذا التوجه أو على الأشخاص الذين انخرطوا فيه ويقومون بأعمال عنيفة؟ هل عليها التعامل مع أسر المتطرفين؟ ما هي الأسس الواجب اعتمادها في وضع استراتيجية لمكافحة التطرف العنفي؟ هل تستخدم الدين أم تركز على الأوضاع الاقتصادية؟

أخيرا، لا بدّ من اعتماد سياسة مراقبة المفرج عنهم لرصد أي توجه للعودة إلى السلوك المتطرف إضافة إلى ضرورة تعزيز عملية إعادة دمجهم بالمجتمع.